Independent Organization International

December 14, 2023
العدد 18

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعيةإخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد
رئيس التحرير : سحر المليجي

النشرة الإخبارية

مشروع قانون الهجرة الجديد يثير ضجة فى الشارع الفرنسي
رجال الصناعة يؤكدون الحاجة "للمهاجرين "للعمل فى المهام الصعبة ..والمهاجرون يرفضونه ويتظاهرون ضده

الهجرة ليست مشكلة.. بل العنصرية" هو الشعار الذى رفعه آلاف المتظاهرين فى جنوب باريس اعتراضا على مشروع قانون الهجرة الجديد, والمعروف باسم "قانون دارمانين", حيث سمي على اسم وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانين.
المظاهرة التى انطلقة فى الشوارع القريبة من محطة قطار مونبارناس بجنوب باريس, شارك فيها شباب وكبار من مختلف الجنسيات, أكدوا خلالها انهم كمهاجرين غير شرعيين يشاركون فى دفع رسوم التأمين الاجتماعي والضرائب بدون الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المنتظمة.
وأكد المتظاهرون على وجود ثغرات قانونية تسمح للمهاجرين غير الشرعيين باستخدام اوراق الاخرين الثبوتية فى العمل في "الاعمال المتدنية" مثل اعمال النظافة وخدمات الغرف, ومواقع البناء.
ويري المتظاهرون ان مشروع القانون هو بمثابة "الحل الوسط", ما بين الأحزاب اليمنينة واحزاب اليسار, مؤكدين أن حكومة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تحتاج المهاجرين غير الشرعيين للقيام بكل الأعمال المتدنية فى مواقع البناء المخصصة لدولة الالعاب الاوليمية فى باريس الصيف المقبل, لكنها فى الوقت نفسه تتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين كأنهم "لا شئ"
ولا يزال مشروع قانون الهجرة محل نقاش فى مجلس الشيوخ الفرنسي, الا انه من المتوقع ان يبدأ العمل به اوائل عام 2024.
وفى الوقت نفسه تبحث باريس إنشاء "بطاقة خضراء" للعاملين فى القطاعات التى تحتاج الى عمالة لسد العجز فيها, على ان تكون مدة صلاحية عمل البطاقة عاما واحدا.

مشروع القانون

ويعمل القانون على تسريع اجراءات اللجوء وتقصير فترات انتظار احكام الاسئناف , وفى الوقت نفسه تضع "الترحيل خيارا مطروحا امام المتقدمين للحصول على حق اللجوء, كما أنه يزيد من صعوبة اجراءات لم شمل الأسرة , وفرض قيود السفر للحصول على العلاج فى فرنسا , وامكانية ترحيل الأباء الأجانب للأطفال حاملى الجنسية الفرنسية.
القانون الذى قدمه وزير الداخلية الفرنسي دارمانين , جاء بعد الهجوم الذى شنه مهاجر روسي على مدرس لغة فرنسية فى مدينة اراس الشمالية, باعتباره ضمانة ضد الهجرة غير المرغوبة فيها.
وتعد الحكومة بأن يكون المشروع متوازنا, إلا أن منظمات المجتمع المدني ترى أنه سيجعل الامر اكثر تعقيدا بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين فى أن يحصلوا على صفة قانونية, وهو ما سيؤدى الى زيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين.
في الوقت نفسه يري بعض السياسيون أن المهاجرين غير النظاميين يشكلون عبئا وتهديدا وأن هناك حاجة سنوية لطرد4000 مهاجر غير شرعي لارتكابهم جرائم وان اجراءات ترحيلهم تستغرق اكثر من عام.
فيما يرى سياسيون آخرون انه تم وضع 100 قانون للهجرة منذ عام 1945, ولم تكن فعالة, وأن مشروع القانون الجديد ,عديم الفائدة ولن يكون له أى تأثير على أعداد المهاجرين القادمين .
فيما عبر رجال الصناعة الفرنسين عن حاجتهم الى المهاجرين, وضرورة تسهيل اجراءات العمل للمهاجرين فى ظل عزوف الشباب الفرنسي عن القيام بالمهام الصعبة وتفضيلهم العمل فى القطاع الرقمي.

ليبيا تعيد 1000 مهاجر غير شرعي إلى مصر ونيجيريا

أعادت ليبيا, ما يقرب من ألف مهاجر من مصر ونيجيريا خلال الأسبوع الجاري, كان منهم 664 مصريا , تم نقلهم بالحافلات إلى معبر مساعد الحدودى مع مصر, والبعيد 1400 كيلو متر عن طرابلس الليبية.
فيما أكد رئيس هيئة مكافحة الهجرة الليبية عن ترحيل 300 نيجيري إلى المطار لإعادتهم إلى وطنهم.
وتعانى ليبيا منذ الإطاحة بالرئيس معمر القذافي, من تحولها الى مركزا للهجرة غير الشرعية الى أوروبا.
وتعمل وزارة الداخلية الليبية حاليا عبر جهاز الهجرة غير الشرعية فى مكافحة هذه الظاهرة عبر تعزيز قدرات الجهاز, للكشف عن واحباط عمليات الهجرة غير الشرعية, فضلا عن وضع خطط وبرامج لحماية الحدود لمنع تدفقات المهاجرين ضمن استراتيجية شاملة تشارك فيها الأجهزة الامنية فى مختلف المدن الليبية.
كانت الداخلية الليبية قد أعلنت الشهر الماضي عن ترحيل 600 مصري و250 نيجيري, فى الوقت الذى يعيش فيه آلاف المصريين فى المدن الليبية حيث يعملون فى الزراعة والاعمال والبناء, حيث قدرت منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين فى ليبيا ب700 ألف مهاجر خلال شهري مايو ويونيو من العام الجاري, أغلبهم من المصريين والنيجيريين.

مجلس الشيوخ الفرنسي يعيد مناقشة مشروع قانون الهجرة الجديد.. والحكومة تبحث عن حل وسط مع المشرعين المعارضين

أعلنت الحكومة الفرنسية, خططا لتشكيل لجنة برلمانية خاصة تهدف إلى كسر الجمود بشأن مشروع قانون للهجرة رفضه المشرعون في خطوة مفاجئة.
وقال المتحدث باسم الحكومة أوليفييه فيران , أنه سيتم تشكيل اللجنة "في أسرع وقت ممكن" وأن الحكومة تأمل في التوصل إلى حل وسط مع المشرعين المعارضين.
وأضاف فيران :إن اللجنة ستتألف من سبعة ممثلين من كل مجلس من مجلسي البرلمان, وستهدف إلى إعادة مشروع القانون إلى المجلسين للتصويت عليه.
كان مشروع قانون الهجرة عنصرا هاما في محاولات الرئيس إيمانويل ماكرون لإظهار أنه يمكن أن يكون أكثر صرامة في قضايا القانون والنظام مع إبقاء أبواب فرنسا مفتوحة أمام العمال الأجانب الذين يمكنهم مساعدة الاقتصاد, ويتضمن أيضًا أحكامًا لا تعجب المشرعين اليساريين وجوانب أكثر ليبرالية انتقدها بعض المحافظين واليمين المتطرف.
وعلى الرغم من أن مجلس الشيوخ قد اعتمد مشروع القانون, إلا أن المشرعين في الجمعية الوطنية أعادوه إلى لوحة المناقشات, مما أدى إلى اختصار المناقشات ووجه ضربة لمحاولات ماكرون تمرير القوانين دون أغلبية, بعد أن رفض مشرعون من حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان والعديد من المحافظين من حزب الجمهوريين وأعضاء من كتلة اليسار مشروع القانون في اليوم الأول من مناقشته.
ويصف المعارضون القانون بأنه "حزم زائف", حيث يسير فى اتجاه تنظيم الهجرة غير الشرعية, وهو امر غير مقبول من جانبهم.
وقال وزير الداخلية جيرالد دارمانين إن التصويت على مشروع القانون كان "ضد فرنسا" لكنه لا يزال يعتقد أنه من الممكن تحقيق انفراجة قبل نهاية العام "حتى نتبنى قانونا قويا ضد الهجرة غير الشرعية.

أطباء بلا حدود: 61% من المهاجرين تعرضوا للتعذيب في ليبيا

أعلنت منظمة أطباء بلا حدود, أن 61% من المهاجرين الذين تعنى بهم, تعرضوا للتعذيب في ليبيا, و20% منهم خضعوا للتعذيب الجنسي أيضاً.
وقالت الطبيبة النفسية كارميلا فيرغا, المسؤولة عن تقديم الدعم النفسي للمهاجرين واللاجئين الناجين من أعمال العنف والتعذيب, إن "اللكمات, الركلات, الضرب بالهراوات, الجلد بالكابلات السميكة, الفلقة, الكيّ بالنار والتعذيب الجنسي هي أعمال العنف التي يكابدها الأشخاص الذين نساعدهم".
وأضافت أن "التعذيب يُرتكب بهدف تدمير هوية الفرد, وأن العنف يمارس على مستويات مختلفة, فالألم الجسدي يعيد إحياء الذكريات المؤلمة ".
وقالت "أنه خلال الفترة من يناير 2021 إلى سبتمبر 2023, استقبل المشروع 194 شخصاً أفاد 61% من هؤلاء أنهم تعرضوا للتعذيب في ليبيا, و37% في بلدانهم الأصلية, بينما الـ2% الباقية في بلدان العبور أثناء رحلة هجرتهم", مبينةً أن "مرافق الاحتجاز هي المكان الرئيسي الذي تقع فيه أعمال العنف (58% من الحالات)". موضحة أن 20% من المرضى أنهم تعرضوا للتعذيب الجنسي.

الاتحاد الأوروبي يدعو لتقديم الدعم العاجل لليبيا

دعت وزارة الداخلية الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم العاجل للدولة الليبية لتأمين حدودها الجنوبية ودعم أجهزة مكافحة الهجرة غير الشرعية, عبر صندوق الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا.

الاجتماع الذى حضره رئيس بعثة الاتحاد الاوروبي فى ليبيا وممثلين عن الحكومة الليبية, أكدوا على خططهم الخاصة بضرورة معالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في البلاد من خلال إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية

وأكد الاتحاد الأوروبي دعمه لليبيا في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار مع الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان, مع ضرورة التزامها الدولي والتعاون مع منظمات حقوق الانسان.

.وأعلن الاتحاد الاوروبي عن استعداده استعداده لتقديم تدابير ملموسة لدعم العدالة الانتقالية وانهاء الصراعات فى ليبيا عبر بناء الثقة في مؤسسات الدولة, والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

وفى سياق متصل كان وزير الداخلية الليبي عماد طرابلس, قد أعلن مؤخرا عن أن ليبيا وتونس توصلتا إلى حلول شاملة ودائمة بشأن القضايا التي تعاني منها المنافذ الحدودية المشتركة, مؤكدا أن نقطة رأس أجدير أصبحت الآن تحت سيطرة الدولة بشكل كامل, وأن هناك جهودا متواصلة لتجهيز الميناء بالإمكانات التشغيلية والفنية اللازمة, لافتا الى نجاح الادارة فى موانئ مصراتة وطرابلس ومطار معيتيقة, فى تأمينها مؤكدا التزام الوزارة بالمهنية والابتعاد عن النفوذ القبلي في قراراتها.

وأشار الوزير الليبي إلى أنشطة التهريب الواسعة التي تحدث عبر الحدود الليبية التونسية, مثل تهريب الأشخاص والوقود والأموال والمخدرات, وانه من خلال التعاون المشترك ما بين ليبيا وتونس, سيتم تفكيك العديد من شبكات التهريب .

مؤكدا على ضرورة التعاون الكامل لقوات الدرك التونسية مع السلطات الأمنية الليبية في جهود إنشاء أبراج مراقبة على طول الحدود, لافتا الى ان عدد المشتبه بهم المدرجين في معبر رأس أجدير انخفض من 2000 إلى 350", مؤكدا على الجهود المبذولة لتقليص هذا العدد, باستثناء من ثبت تورطهم في أنشطة إجرامية.

السلطات الأمنية توقف 2000 مهاجر بري و305 مهاجر بالبحر فى أسبوع

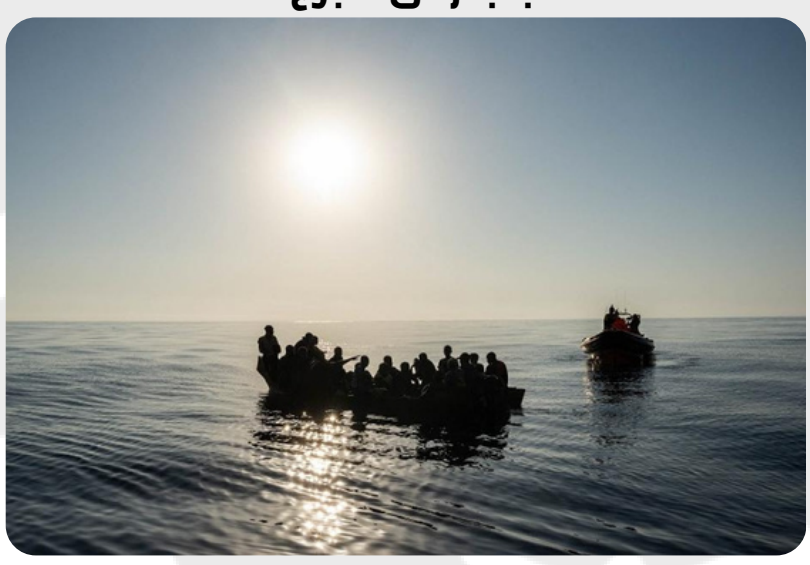

أعلنت السلطات الأمنية التونسية, أنها أوقفت أكثر من 2300 شخص, ضمن حملة أمنية لمكافحة الهجرة غير النظامية, بينما أنقذت 45 شخصاً وانتشلت جثة مهاجر إثر غرق قارب كان يقلهم.

حيث أعلنت السلطات عن ضبط ألفي شخص أثناء محاولاتهم تجاوز الحدود البرية, و305 آخرين تم ضبطهم في البحر, بين يومي 3 و9 من الشهر الحالي, كما أوقفت قوات الأمن 39 شخصاً من الوسطاء ومهربي البشر, وصادرت 9 قوارب تقليدية الصنع كانت معدة لعمليات الهجرة غير الشرعية.

كان الحرس الوطني التونسي, قد أوقف 1600 من مهربي البشر, وقد شهد هذا العام تدفقاً كبيراً لمهاجرين أغلبهم من دول أفريقيا الجنوبية إلى الجزر الإيطالية, انطلقوا من السواحل التونسية.

الحرس الوطني التونسي يعلن عن اعتراض 70 ألف مهاجر خلال عام 2023

اعترضت قوات الحرس الوطني التونسي, 70 ألف مهاجر غير نظامي خلال عام 2023, وهو أكثر من ضعف العدد الذى تم اعتراضه خلال عام 2022 , أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط.

وتمثل تونس وليبيا هما نقطتا الانطلاق الى إيطاليا من جانب المهاجرين الراغبين فى الوصول الى أوروبا.

كانت قوات الحرس الوطني التونسي قد أعلنت ان عدد من تم اعتراض رحلة هجرتهم غير النظامية بلغ 69963 شخصا, فى الفترة من يناير الى نوفمبر 2023, مقارنة ب31297 مهاجرا عام 2022, كان منهم 54.224 من مواطني أفريقيا جنوب الصحراء الكبري, و15739 تونسي.

وقالت قوات الحرس الوطني ان 82% من عمليات اعتراض مراكب الهجرة غير الشرعية جاءت على الساحل بالقرب من مدينة صفاقس, البعيدة عن جزيرة لامبيدوزا الايطالية بمقدار 150 كيلو متر.

كانت الحكومة التونسية قد قامت بترحيل الاف المهاجرين من دول كوت ديفوار وغينيا الى اوطانهم بعد مقتل تونسي على يد أحد المهاجرين , حيث رصدت منظمات الامم المتحدة طرد 5500 مهاجر باتجاه الحدود الليبية, و3000 مهاجر باتجاه الحدود الجزائرية, ولقي أكثر من 100 مهاجر حتفهم في الصحراء التونسية الليبية خلال فصل الصيف

الخارجية التونسية تطالب بتعاون دولى لمكافحة الهجرة غير الشرعية

طالب وزير الخارجية التونسي, نبيل عمار, بتعاون دولي أكبر في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية, مع تزايد الضغوط على تونس لوقف موجات الهجرة المنطلقة من سواحلها.

ودعا عمار في لقائه بالمديرة العامة لمنظمة الهجرة الدولية, إيمي بوب, في جنيف إلى تضامن أكبر في مكافحة الهجرة غير النظامية, باعتبارها مسؤولية مشتركة لا يمكن لأي دولة تحملها بمفردها.

وتواجه تونس ضغوطاً أوروبية لكبح موجات الهجرة المكثفة من سواحلها إلى الجزر الإيطالية القريبة, ومنها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ويوجد على الأراضي التونسية عشرات الآلاف ممن ينتظرون فرصة عبور البحر المتوسط بمساعدة مهربي البشر, فيما شهد عام 2023 أحداث غرق مأساوية لقوارب مكتظة بالمهاجرين.

وقال وزير الخارجية «إن السلطات التونسية ملتزمة بحماية جميع المهاجرين الذين يوجدون على أراضيها, واحترام حقوقهم.

وزيرة الهجرة تستعرض مقترح إنشاء "المركز الإقليمي للهجرة" لتأهيل الشباب

استعرضت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، خلال لقائها الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، مقترح آلية مركزية لتدريب الكوادر المختلفة وتأهيلها للعمل بالخارج، تحت مسمى "المركز الإقليمي للهجرة" .

وأوضحت الوزيرة أن "المركز الإقليمي للهجرة" سيتولى تدريب الشباب وتأهيلهم لدخول سوق العمل الخارجية عبر التنسيق مع المسئولين في الخارج، مستعرضة أوجه التعاون في هذا الشأن مع عدد من المسئولين في كل من ألمانيا وإيطاليا وغيرهما.

وفي هذا الإطار، وجه رئيس الوزراء بسرعة عقد اجتماع بحضور الوزارات المعنية لمناقشة هذا المقترح الذي يسهم في تصدير العمالة المصرية عبر آلية واضحة، بالتعاون مع الجهات الدولية بعد تدريبهم وتأهيلهم

وفي سياق متصل استقبلت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، تيم واتس، نائب وزير الخارجية الأسترالي للهجرة، والدكتور أكسل وابنهورست، سفير أستراليا لدى مصر، والوفد المرافق لهما، لبحث تعزيز التعاون في عدد من الملفات المشتركة، ومن بينها توفير فرص العمل الآمنة للشباب، وجهود الجالية المصرية في أستراليا.

ومن جانبه قال تيم واتس، نائب وزير الخارجية الأسترالي، "نتطلع للتعاون بشكل أكبر في العديد من المجالات، ولذلك أجرينا العديد من المقابلات مع المسؤولين والوزراء المصريين".

وأكد واتس أن مصر من الدول ذات الثقل السياسي والشعبي، مؤكدا علي تقدير بلاده لما تقوم به مصر من دور عالمي وسياسي متميز، مشيرا إلى أن سبب زيارته اليوم إلى مصر يأتي لتقديم الشكر للحكومة المصرية على دعم ترحيل الأستراليين العالقين في قطاع غزة وقبلها في السودان

إطلاق سراح خمسة آلاف مهاجر غير شرعي يوميًا إلى الولايات المتحدة

أكد مسؤول أمنى بولاية أريزونا الأمريكية، أن 670 الف شخص هربوا عبر الحدود الامريكية خلال عام 2023، وأنه تم ابلاغ المشرعيين بالولاية، عن إطلاق سراح 5000 مهاجر غير شرعي يوميا.

كانت أمريكا قد شهدت تنظيم 2.4 مليون لقاء مع المهاجرين، كان منهم 260 الف لقاء في شهر سبتمبر الماضي وحده، فيما تم تحديد موعد 440 الف لقاء خلال عام 2024 المقبل.

ويطالب المعارضون لحكومة بايدن الرئيس الامريكي الحالي، باتخاذ اجراءات لتأمين الحدود خاصة فى الولايات الحدودية مع المكسيك، مثل ولاية اريزونا والتى تتأثر بالمعابر الحدودية غير القانونية.

ومع رفض الحزب الجمهوري لسياسة بايدين الخاصة بملف الهجرة، فقد منعت إدارة بايدن من تقديم المساعدات الى اوكرانيا بسبب رفضهم التصويت لصالح تقديم المساعدات لأوكرانيا.

بعد رفض المحكمة العليا لترحيل المهاجرين في بريطانيا الى رواندا مخاوف من رفض مشروع قانون رواندا بالبرلمان البريطاني ليصبح أول تشريع حكومى مرفوض من 37 عام

قال وزير الهجرة غير الشرعية البريطاني، إن رفض جميع الطعون القانونية ضد الترحيل من قبل الأشخاص الذين يصلون إلى المملكة المتحدة عبر وسائل غير نظامية لن يكون "الشيء الذي يجب على البريطانيين فعله".

.كان رئيس وزراء بريطانيا ريشي سوناك قد استضاف مجموعة من المتمردين المحتملين على اتفاقية "ترحيل المهاجرين غير النظاميين الى رواندا" لوجبة الإفطار صباح الثلاثاء الماضي.

وقد وضع سوناك مشروع قانون رواندا في قلب سياسته لمنع الأشخاص من عبور القناة في قوارب صغيرة باعتبارها إحدى الأولويات الخمس التي حددها في بداية العام، ويهدف التشريع إلى التغلب على المخاوف التي أثارتها المحكمة العليا، والتي قضت الشهر الماضي بأن ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ينتهك القانون المحلي والدولي.

وقد تؤدي اصوات المعارضة فى البرلمان الى إحباط مشروع قانون رواندا، وهو الأمر الذى لم يحدث لأي تشريع حكومي منذ عام 1986.

وقال أحد أعضاء البرلمان من حزب المحافظين الذي التقى بسوناك في اجتماع الإفطار بعد ذلك، إنه لا يزال يتعين عليه اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيدعم مشروع القانون ويحتاج إلى الحصول على رأي ثانٍ بشأن "الجوانب الفنية القانونية" من المحامين.

فيما قال وزير الهجرة السابق روبرت جينريك، لا نريد رحلة جوية رمزية واحدة أو اثنتين تحمل من خمسة إلى عشرة أشخاص. نحن بحاجة لرؤية طائرات ممتلئة عن آخرها تحلق إلى رواندا، وبعد ذلك، آمل أن تكون هناك دول آمنة أخرى".

وأكد داني كروجر، الرئيس المشارك لحزب المحافظين الجديد وأحد الذين حضروا الإفطار صباح الثلاثاء، على عدم دعمه لمشروع القانون في شكله الحالي.

وحضر الإفطار أيضًا نائب رئيس حزب المحافظين، لي أندرسون، الذي دعا الحكومة إلى "تجاهل القانون" وتسيير رحلات جوية إلى رواندا.

وفي علامة على حجم القلق بشأن تداعيات مشروع القانون بين الناشطين في مجال حقوق الإنسان والعاملين مع اللاجئين، وقعت أكثر من 90 منظمة بما في ذلك يونيسون، وليبرتي، والمجلس الإسلامي في بريطانيا، والتحرر من التعذيب، ومركز الصحة العقلية على اتفاق. بيان مشترك وصف مشروع القانون بأنه غير أخلاقي ومخالف للقانون الدولي.

وقالوا: "إن هذا لا يفعل شيئًا لمعالجة مخاوف المحكمة بشكل صحيح بشأن نظام اللجوء الرواندي وإزالة اختصاص محاكمنا المحلية للنظر في هذه القضية. إنه استغلال لدور البرلمان

كانت المحكمة العليا في المملكة المتحدة قد قضت بأن الخطة غير قانونية بسبب خطر إعادة طالبي اللجوء الذين أرسلوا إلى رواندا إلى بلدانهم الأصلية، حيث قد يتعرضون للأذى.

وردا على ذلك، وقعت الحكومة معاهدة جديدة مع رواندا لتعزيز عملية اللجوء، واقترحت قوانين بريطانية جديدة تعلن أن رواندا بلد آمن.

وبموجب الاتفاقية التي تستمر خمس سنوات - والتي تم الإعلان عنها لأول مرة في أبريل 2022 - سيتم إرسال بعض طالبي اللجوء الذين يصلون إلى المملكة المتحدة إلى رواندا للمعالجة .

وعند وصولهم، يمكن منحهم وضع اللاجئ والسماح لهم بالبقاء. إذا لم يكن الأمر كذلك، فيمكنهم التقدم بطلب للاستقرار هناك لأسباب أخرى، أو طلب اللجوء في "دولة ثالثة آمنة" أخرى

وقالت الحكومة إن "أي شخص يدخل المملكة المتحدة بشكل غير قانوني" بعد 1 يناير/كانون الثاني 2022 يمكن إرساله إلى هناك، دون قيود على الأعداد، لكن حتى الآن لم يتم إرسال أي طالب لجوء فعليًا، ووكان من المقرر أن تنطلق الرحلة الأولى في يونيو 2022، لكن تم إلغاؤها بعد طعون قانونية.